دورالملكية الفكرية فى تنمية المشروعات الصغيرة كعمود فقرى لدعم الاقتصاد المصرى

حسام فتحي مهني خليل

دورالملكية الفكرية فى تنمية المشروعات الصغيرة كعمود فقرى لدعم الاقتصاد المصرى

حسام فتحي مهني خليل

❖ أولا : المقدمة

في ظل التحول الاقتصادى الذي تشهده الدولة نحو اقتصاد المعرفة القائم على الإبداع والابتكار، باتت موضوعات الملكية الفكرية بتشعباتها المختلفة أحد الآليات الهامة والحيوية التي يمكن أن تسهم في تعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها واستمرارها وتوسعها وإضافة قيمة مضافة على منتجاتها، حيث تتيح تبادل الخبرات والمعرفة في بيئة آمنة، وتحفظ حقوق جميع الأطراف من مستثمرين وشركات بما في ذلك من رواد الأعمال من أصحاب المشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة .

يلعب قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر دورا كبيرا في تحقيق وتفعيل خطة الدولة لتشييد استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية والمساهمة في مواجهة البطالة .وعلى ذلك تشكل مثل هذه المشروعات المتوسطة والصغيرة طوق النجاة أو عنق زجاجة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء بصفة عامة واقتصاد جمهورية مصر العربية بصفة خاصة، وذلك للانطلاق نحو النمو وتحقيق فائض يساهم في تحقيق التنمية المستدامة . لذا احتل مرتبة متقدمة في العديد من الدول التي حققت طفرات اقتصادية خلال العقود الأخيرة، لما حققه من معدلات نمو مرتفعة وقدرته الفائقة على التأثيروبقوة في على ألاوضاع الاقتصادية في أي دولة. حيث تشكل ما يزيد عن ٩٠ %من المؤسسات حول العالم ، وتستوعب ما يزيد عن ٧٥ %من الوظائف, لذلك تعتبر عملية دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم مرتكزات التنمية ، وأحد الركائز الأساسية الاقتصادية ، ومن اهم أدوات سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها الدول، وهنا ظهرت اهمية الملكية الفكرية كاحدى اهم الادوات الفعالة فى دعم الشركات والصناعات فى مختلف مجالاتها من التقليد والتأكيد على تميز منتجاتهم وخدماتهم عن تلك المقدمة من

جهات منافسة وخصوصاً فى ازدياد نطاق وحجم التجارة وتبعات العولمة والانفتاح الاقتصادى والتنافس التجارى حول العالم، وتهدف الدراسة إلقاء الضوءعلى كيفية دعم قدرات الشركات الصغيرة والمتوسطة لحسن توظيف ما تمتلكه من خلال أدوات الملكية الفكرية، وهى احد اهم الأوليات التى تهتم بها المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) و النظر فى إيجاد أدوات مستجدة تمكّن الشركات الصغيرة والمتوسطة من بناء المهارات والقدرات اللازمة التى تمنحها القدرة على استخدام الملكية الفكرية كأداة لتحقيق أغراض تحقيق النمو لمشاريع الأعمال الخاصة بها، واقتراح أليات قانونية وأقتصادية مرنة تهدف الى تميكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحسين قدرتها التنافسية بشكل كبير وكسب المزيد من الأموال عن طريق حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها .

❖ ثانياً : اهمية الدراسة

على الرغم من الاقتصادى المهم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ، تواجه تلك المنشآت عدة تحديات تعيق أداءها وقدرتها على التطور. وعلى عكس المنشآت الأكبر، غالبا ما تفتقر المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة إلى معرفة استغلال ادوات الملكية الفكرية التي تتيح لها الاستفادة من أسواق جديدة وتوسيع نطاق أعمالها. ونتيجة لذلك، فإنها قد تفوت فرص النمو التي تتيحها العولمة والتكامل الاقتصادي (مثل المنظمات الاقتصادية الإقليمية). وقد تعاني المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة أيضا أكثر من غيرها من تأثير العقبات التنظيمية وغالبا ما تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان من خلال النظم المالية الخاضعة للتنظيم، خاصة إذا كانت تعمل بشكل غير رسمي أي أنها لا تمتثل لجميع المتطلبات الإلزامية للولاية القضائية التي تمارس أعمالها فيها[1]

(1) ٧٦/٢٢٩ الامم المتحدة القرار دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ص١
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/ar/٢٢-٠١٢٢٨_ebook_arabic.pdf

وبالنسبة للعديد من تلك المنشآت، قد تؤدي المتطلبات القانونية أو التنظيمية التقليدية وتكاليف اكتساب الطابع الرسمي إلى رفع الحواجز أمام الدخول إلى الأسواق على نحو يفوق مصلحة تلك المنشآت في اكتساب طابع رسمى و .فى ظل انخفاض تنافسية (مصر ٢٠٣٠) [١] وعدم كفاءة ادارة واستغلال موارده المتاحة تأتي أهمية هذا البحث من أهمية المشروعات الصغيرة ودورها الكبير في الاقتصاد ، و بالتالي أهمية وضرورة تنمية هذا القطاع، ومواجهة جميع التحديات المختلفة التي تواجهه؛ وبالاخص وضع تلك المشروعات الصغيرة في مصر ودورها في دفع عجلة التنمية الاقتصادية ، وطبيعة التحديات التى تواجهها ، كذلك الجهود المصرية المبذولة لمواجهة تلك التحديات .

❖ ثالثاً : مشكلة البحث

يجب ان نعلم ان المشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تشكل اليوم أكثر من ٧٠٪ من الأعمال وأكثر من ٥٠٪ من الوظائف حول العالم[٢] ، والتساؤل هنا هو كيفية جعل الملكية الفكرية بتشعباتها المختلفة أحد الآليات الهامة والحيوية التي يمكن أن تسهم في تعزيز نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطورها واستمرارها وتوسعها وإضافة قيمة مضافة على منتجاتها تعزز إصولها الاقتصادية ؟

---

(١) استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ البعد الاقتصادى ص٢٨
https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/Public%٢٠Policy%٢٠Hub%٢٠Webpage٧Sustainable%٢٠Development%٢٠Strategy%٢٠(SDS)%٢٠Egypt%٢٠٢٠٣٠%٢٠Policy%٢٠Brief%٢٠-%٢٠Ar.pdf

(٢)- الامم المتحدة فعاليات ٢٠٢٢ اليوم العالمى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة
https://www.un.org/ar/observances/micro-small-medium-businesses-day

وهل لديها القدرة على ان تكون اداه مهمة وفعالة فى خلق فرص عمل جديدة والمنافسة فى الاسواق المحلية والاقليمة والعالمية من خلال تعزيز وحماية العلامات التجارية او الاختراعات والتصاميم الصناعية مما يعطى هذه المشاريع القدرة على النمو والثبات فى ظل التغير المستمر فى المنافسة وجذب ثقة المستهلك ؟

- وما هي الفوائد التي تعود علي المشروعات الصغيرة والمتوسطة إذا وجهت جهودها وإهتماماتها بالملكية الفكرية ؟

وللاجابة على تلك التسؤلات يجب القاء الضوء على اهمية والدور الحيوى التى تقوم به المشروعات الصغيرة والناشئة فى دعم الاقتصاد الكلى للدول .

❖ رابعاً : الهدف من الدراسة .

- التعريف بطبيعة وماهية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
- الحماية القانونية للملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة فى القوانين المصرية
- استعراض المشكلات التى تواجه رواد الاعمال من اصحاب المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة .
- التأثير الاقتصادى للمشروعات الصغيرة والناشئة .

❖ خامساً : فرضية البحث

للملكية الفكرية دور حيوي في تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة متناهية الصغر وهذا الدور يحقق قيمة مضافة على كافة المستويات الأقتصادية والمجتمعية وبما يخدم اهداف التنمية المستدامة .

حيث يقوم البحث على فرضية أساسية وهي وجود علاقة طردية ايجابية بين التوسع استخدام ادوات الملكية الفكرية(كمتغيرمستقل)

لزيادة العائد الاقتصادى والقيمة المضافة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة (كمتغير تابع)، وتأثيرها لدعم الاقتصاد القومي خاصة في مجال زيادة الناتج المحلي الأجمالى وانخفاض معدلات البطالة والدمج المالي .

منهجية الدراسة

المنهج الوصفي والتحليلي من خلال تحديد مشكلة البحث وجمع المعلومات واستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو عنها، وتصنيفها وتحليلها تحليلاً كافياً عن المشكلة محل البحث.

❖ خامساً : خطة الدراسة

خُطط هذا البحث على أن يقع في ثلاثة مباحث وخاتمة على النحو التالي :المبحث الاول : مفهوم و معايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة .

المبحث الثانى: خصائص وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية الأقتصادية بمصر.

المبحث الثالث: اهمية استخدام حقوق وادوات الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة المتوسطة .

المبحث الرابع: التحديات والقيود الرئيسية التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر ومجهودات الدولة فى النهوض بالقطاع .

المبحث الاول :
مفهوم و معايير المشروعات الصغيرة والمتوسطة

ويتكون من اربع نقاط رئيسية : الأولى تشرح تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، والثانية المعايير التي تستخدمها بعض الدول في تحديد المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، النقطة الثالثة المفاهيم الدولية للمشروعات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة والرابعة تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في مصر القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

المطلب الاول : مفهوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة:

يختلف تعريف ومفهوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة من دولة ألى اخرى وفقا اختلاف إمكانياتها وظروفها الأقتصادية والأجتماعية مثل طبيعة مكونات وعوامل الأنتاج، ونوعية الصناعات الحرفية التقليدية والصناعة الحديثة، والكثافة السكانية، ومدى توفر القوى العاملة ودرجة تأهيلها، والمستوى العام للاجور والدخل، وغيرها من الجوانب الأقتصادية والأجتماعية التي تحدد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها. كما ويختلف التعريف وفقا للهدف منه، وهل هو للأغراض الإحصائية أم للأغراض التمويلية أو لاية أغراض أخرى .[١]

بل تستخدم كل دولة تعريفاً يناسب ظروفها ويزداد الأمر سوءاً فى الدول النامية وخاصة مصر ولما كان اختلاف الدول فى تعريفها للمشروعات الصغيرة يرجع إلى إختلاف ظروف كل دولة عن الأخرى ومن هنا، يمكن ان نلاحظ أن المعايير المستخدمة لتمييز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة قد تختلف من بلد إلى آخر ، ومن أهم المعايير المستخدمة للتمييز بينهما هي معيار عدد العاملين، معيار حجم رأس المال المُستثمر، معيار الإيرادات، معيار القيمة المضافة، درجة التخصص في الإدارة، مستوى التقدم التكنولوجي.ويختلف الاستناد

(١) المسابقة البحثية المعهد المصرفى ٢٠٢٠ دراسة بحثية لكلا من هشام حمزه & عاطف حسن بعنوان تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على: الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال ص٦

إلى أي من هذه المعايير باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر، بل وباختلاف الغرض من البحث والدراسة .

المطلب الثانى : المعايير المستخدمة فى تعريف أو تحديد مفهوم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة[1]:

أ- حجم العمالة:

تعتبر بعض الدول المشروعات متناهية الصغروالصغيرة والمتوسطة هى التى تستخدم عدداً قليلاً من العمال لايزيد عن عشرة عمال ويختلف هذا العدد من دولة لأخرى وفقاً لمعايير التقدم الإقتصادى واستخدام معيار عدد العمال كأساس لتحديد مفهوم المشروعات الصغيرة يعاب عليه أنه لا يؤخذ فى الإعتبار العديد من العناصر الأخرى مثل حجم الإنتاج، نوعية المعدات المستخدمة ومدى تطويرها لذلك لايمكن إستخدام هذا المعيار بمفرده لتعريف المشروعات الصغيرة لكل الدول.

ب - حجم رأس المال المستثمر:

إن الأخذ بمعيار حجم رأس المال هو الأساس فى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة حيث أنها تتميز بإنخفاض رأس المال المستثمر كما أنو يعكس التطور الذى يطرأ على هذه الصناعات خلال مراحل التنمية الصناعية من خلال تطبيق أنظمة إنتاج غير تقليدية والأخذ بالنظم الحديثة والوفاء بإحتياجات السوق داخلياً وخارجياً . وعلى الرغم من أهمية هذا المعيار إلا أنه لايصلح بمفرده لتعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة أو إستخدامه

(1) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء وزارة التخطيط (واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٥) اصدار اغسطس ٢٠١٦ ص ١٣ ،١٤،١٥https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v٤،٢/index.php/catalog/١١٠٦

كمعيار للمقارنة بين الدول المختلفة لأن قيمة النقود تختلف من دولة لأخرى وتختلف فى الدولة الواحدة من وقت لأخر حسب معدلات التضخم وإرتفاع الأسعار والحالة الإقتصادية بصفة عامة.

جـ - نوعية التكنولوجيا المستخدمة :

تعتبر نوعية التكنولوجيا المستخدمة أحد المعايير فى تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرةوالمتوسطة ويرجع ذلك إلى التقدم الصناعى الكبير الذى طرأ على كثير من دول العالم وما صاحبه من استخدام أحدث الطرق والأساليب العلمية والإدارية والتكنولوجية ويظهر ذلك جلياً فى العديد من الدول .

د - قيمة المبيعات السنوية:

حيث يمكن إعتبارها أحد المعايير التى تميز المشروعات متناهية الصغر والصغيرة من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية سواء فى الأسواق المحلية أو الخارجية . وعلى الرغم من الدور الكبير للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة فى الإنتاج والتشغيل ومعالجة المشكلات الإقتصادية والإجتماعية والقضاء إلى حد كبير على البطالة فلم يتمكن الباحثون من تقديم تعريف موحد ومعتمد لهذه الصناعات حيث إختلفوا مع إختلاف المعايير والمقاييس التى إعتمدوها وأيضاً مع إختلاف التقدم الصناعى والتكنولوجى والأوضاع الإقتصادية فى كل بلد على حده فإعتمدوا على تعريف المشروعات متناهية الصغر والصغيرة وفقاً للمفاهيم الدولية أو المفاهيم المحلية للدولة ذاتها.

الخلاصة / وعلى الرغم تعدد التعريفات حول مفهوم المشروعات الصغيرة أنها جميعا تدور حول معنى واحدبأنه "أي نشاط اقتصادي مملوك ومدار بشكل مستقل من قبل فرد واحد أو عدد قليل من الأفراد، لغرض تحقيق أر باح وإنتاج سلع وخدمات مفيدة للمجتمع، وغالباً ما تكون هذه الأعمال أو المشروعات الصغيرة شركات أفراد، أو تضامن، أو شركات عائلية، يتداخل فيها عنصر الملكية والإدارة، وتمارس نوعاً واحداً من النشاط

الاقتصادي . " ومن الممكن أن نقول بان المشروعات الصغيرة هي "ذلك القطاع الذي يغطي كافة الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي تتوافرفيه بعض المعايير المتفق عليها لدى كل دولة على حدة[١].

المطلب الثالث : المفاهيم الدولية للمشروعات والصناعات متناهية الصغر و الصغيرة والمتوسطة:

أ - مفهوم البنك الدولى: [٢]

يعرف الصناعات الصغيرة بأنها المنشأة التى يعمل بها حتى خمسون عامل وإجمالى ألاصول والمبيعات حتى ثالثة مليون دولار ، بينما المشروعات المتوسطة حتى ثلاثمائة عامل وإجمالى ألاصو ل والمبيعات حتى عشرة ملايين دولار

ب- مفهوم منظمة ألامم المتحدة للتنمية والتجارة :

تعرف الصناعات الصغيرة بأنها تلك التى يعمل بها من (٢٠-١٠٠) عامل والمتوسطة تلك التى يعمل بها من (١٠١-٥٠٠)عامل

جـ - مفهوم منظمة العمل الدوليــة : تعرف

الصناعات الصغيرة تلك الصناعات التى يعمل بها أقل من عشرة عمال (١-٩)عامل والصناعات المتوسطة تلك

---

(١) حلمى سلامة (تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية) المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الازهر- العدد الحادى والعشرون يناير ٢٠١٩ ص ٤٧

(٢) الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء المرجع السابق (واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٥) اصدار اغسطس ٢٠١٦ ص ١٣ ١٤،١٥، https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v٤،٢/index.php/catalog/١١٠٦

التى يعمل بها من (١٠ -٩٩)عامل ومايزيد عن ٩٩ فهى صناعات كبيرة

د - مفهوم ألاتحاد ألاوربى : يعرف الصناعات الصغيرة بأنها كل منشأة أو تنظيم يمارس نشاط اقتصادى ويقل عدد العاملين به عن مائة عامل

أمثلة لتعريف المشروعات الصغيرة فى بعض الدول

الدولة	عدد العمالة	معايير أخرى
الولايات المتحدة: - مشروعات صغيرة	- أقل من ٥٠٠ عامل	- مبيعات أقل من ٥ مليون دولار سنويا
الاتحاد الأوروبى: -مشروعات متناهية الصغر. -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	-أقل من ١٠ عمال -أقل من ٥٠ عامل -من ٥٠ الى ٢٥٠ عامل	-المشروعات الصغيرة (مبيعات أقل من ٧ مليون يورو سنويا أو ٥ مليون يورو حجم الأصول. -المشروعات المتوسطة(مبيعات أقل من ٤٠ مليون يورو سنويا أو ٢٧ مليون يورو حجم الأصول)
تركيا: -مشروعات متناهية الصغر -مشروعات صغيرة -مشروعات متوسطة	-أقل من ١٠ عمال -من ١٠ الى ٤٩ عامل - من ٥٠ الى ١٩٩ عامل	لا يوجد
تايلاند: -مشروعات صغيرة - مشروعات متوسطة	-من ١٥ الى ٥٠ عامل -من ٥١ الى ٢٠٠ عامل	-المشروعات الصغيرة (أقل من ٥٠ مليون باهت حجم الأصول) -المشروعات المتوسطة(أقل من ٢٠٠ مليون باهت حجم الأصول)

المصدر:البنك الأهلى المصرى،المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر فى ظل القانون رقم ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ ،مرجع سابق ،ص ٧٥

تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة ببعض الدول العربية

الدولة	المعيار	متناهية الصغر	صغيرة	متوسطة
الأردن	عدد العمال	--	٢٠-٥	١٠٠-٢١
	المبيعات (مليون دينار)	-	أقل من ١	٣-١
الكويت	عدد العمال	-	٤-١	٥٠-٥
	رأس المال(ألف دينار)	-	لايزيد عن ٢٥٠	لايزيد عن٥٠٠
السعودية	عدد العمال	٥-١	٤٩-٦	٢٤٩-٥٠
	المبيعات (مليون ريال)	حتى ٣	من٣-٤٠	من٤٠إلى٢٠٠
البحرين	عدد العمال	١٠-١	٥٠-١١ (حتى١٠٠للعقارات)	٢٥٠-٥١ (حتى ٤٠٠ للعقارات)
	رأس المال السنوي	حتى ١٠٠ ألف	أكثر من ١٠٠ ألف وحتى مليون	أكثر من مليون وحتى ٥مليون
تونس	عدد العمال	أقل من٦	٤٩-٦	١٩٩-٥٠
	حجم الاستثمار	كل مؤسسة لايتجاوز حجم استثمارها خمس عشرة مليون دينار		
السودان	عدد العمال	-	من١-١٠	من١٠ إلى ٥٠

المصدر: صندوق النقد العربي، الدائرة الاقتصادية الفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة: الوضع الراهن والتحديات"، الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، أكتوبر ٢٠١٧ ، ص٧.

المطلب الرابع :تعريف المشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمتناهية الصغر في مصر القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠.

نظراً للأهمية البالغة للمشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم فان من أوائل الدول العربية التي إهتمت بتلك المشروعات هي جمهورية مصر العربية ، حيث أصدرت القانون الخاص بتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ الذي يتضمن العديد من الحوافز والإعفاءات الضريبية والجمركية لمساندة هذا القطاع الذي يعتبر من دعائم الإقتصاد الوطني والذي تمثل ٩٧% من حجم المشروعات في مصر.

أعفي القانون تلك المشروعات من ضريبة الدمغة ورسوم توثيق تأسيس الشركات والمنشآت ، وعقود التسهيلات الإئتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها لمدة خمس سنوات من تاريخ القيد في السجل التجاري الي جانب الإعفاء من الضريبة والرسوم المقررة في عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات ، كما أن القانون أعفي المشروعات من ضريبة الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلآت أو معدات الإنتاج في حال إستخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو آلات أو معدات إنتاج جديدة خلال سنة من تاريخ التصرف علاوة علي منح ميزة كبيرة لهذه الشركات.

وفيما يتعلق بالمحاسبة الضريبية منعاً للتقدير الجزافي الذي كان يعاني منه أصحاب هذه المشروعات حيث حدد القانون الضريبة المستحقة علي المشروعات المتناهية الصغر المسجلة وقت صدور هذا القانون أو التي تسجل بعد صدوره ، بواقع ألف جنيه سنوياً للمشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن ربع مليون جنيه ، ٢٥٠٠ جنيه للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي من ٢٥٠ الف جنيه ويقل عن نصف مليون جنيه.

- عرف القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ في مادته الأولي المشروعات الصغيرة بأنها : كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي مليون جنيه ويقل عن ٥٠ مليون جنيه، أو كل

مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥٠ ألف جنيه ويقل عن٥ ملايين جنيه ،أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر بحسب الأحوال ٥٠ الف جنيه ويقل عن ٣ ملايين جنيه.

- أما المشروعات المتوسطة: فهي كل مشروع يبلغ حجم أعماله السنوي ٥٠ مليون جنيه ولا يجاوز ٢٠٠ مليون جنيه، أو كل مشروع صناعي حديث التأسيس يبلغ رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر ٥ ملايين جنيه ولا يجاوز ١٥ مليون جنيه، أو كل مشروع غير صناعي حديث التأسيس يبلغ رأس ماله المدفوع أو رأس المال المستثمر ٣ ملايين جنيه ولا يجاوز ٥ ملايين جنيه.

- أما المشروعات المتناهية الصغر: كل مشروع يقل حجم أعماله السنوي عن مليون جنيه، أو كل مشروع حديث التأسيس يقل رأسماله المدفوع أو رأس المال المستثمر عن ٥٠ ألف جنيه.

كما أن الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم: هي شركات لا تتجاوز فيها الإيرادات قيمة الأصول أو عدد الموظفين حدوداً معينة، وتختلف تعريف الشركات الصغيرة والمتوسطة من بلد الي آخر ومن منظمة الي أخري.

قام البنك المركزي المصري بتصنيف الشركات الصغيرة والمتوسطة وفقاً لحجم أعمالها، ليتراوح ما بين مليون جنيه مصري، و٥٠ مليون جنيه مصري في الشركات الصغيرة، ويتراوح ما بين ٥٠ مليون جنيه مصري و ٢٠٠ مليون جنيه مصري للشركات المتوسطة .

المبحث الثانى

خصائص وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى تحقيق التنمية الأقتصادية بمصر

المطلب الأول :خصائص وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تتسم خصائص وسمات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالتشابه سواء البلدان المتقدمة أو النامية حيثً تتميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمجموعه من الخصائص على النحو التالى[1] :

اولا : قدرتها على تشغيل قوى عاملة بأعداد كبيرة:

تتميز هذه المشروعات بقدرتها على تشغيل أعداد كبيرة من الأيدى العاملة والتي لا تحتاج إلى مهارات عالية، وعلى الرغم من قلة عدد عمالها نسبياً، إلا أن تعدادها الكبير وانتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة، كما يمكن تأسيس المزيد منها بسهولة، لأنها لا تتطلب رأس مال كبير ولا تقنيات عالية، كما يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغرأن تساهم في توطين الأيدى العاملة وتوطين السكان في أماكن إقامتهم الأصلية، وأن تستوعب العمالة غير الماهرة أو نصف الماهرة، وبتكلفة منخفضة، إذا ما قورنت بالمشروعات الكبيرة لتي تستخدمالأساليب الإنتاجية كثيفة رأس المال مقابل نسبة قليلة من الأيدى العاملة، الأمر الذي يؤدي إلى تشجيع العمل الريادى والحر للشباب ليصبحوا رواد أعمال وأصحاب مشاريع خاصة مما يتفادى هدر طاقاتهم وانتظار فرصة عمل لدى المصالح الحكومية

ثانيا : بساطة المستوى التكنولوجي والآلات المستخدمة:

تتسم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بمحدودية المتطلبات التكنولوجية والفنية التي تحتاجها بالمقارنة بالمشاريع

([1])**احمد حسن عمر مقال موقع** الحوار المتمدن-العدد: ٦٨٨٧ - ٢٠٢١ / ٥ / ٣ - ٢٠:٠٨
المحور: الادارة و الاقتصاد ٧١٧٥٤٠=https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid

الكبيرة، وذلك لطبيعة أنشطتها التي يغلب عليها الطابع الحرفي، و يكون المستوى التكنولوجي المستخدم متواضعاً، لأنها تعتمد على الإمكانيات المحلية المتاحة إلى حد كبير، كما تعتبر التقنيات المستخدمة فيها بسيطة وغير مكلفة، وتعتمد بصفه اساسية على مهارة العمال، فالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر لا تحتاج إلى آلات حديثة بقدر ما تحتاج إلى مهارة.

ثالثا : مرونة الاستجابة لإحتياجات السوق:

تتميز المشروعات الصغيلرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بالمرونة الكبيرة فيما يتعلق بإنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق، والتحول بسرعة من نمط إنتاجي إلى آخر، فيسهولة نقل مكان المصنع من مكان إلـى آخر دون تكبد تكاليف كبيرة، كما أن صغر حجمها يسمح لها ببناء شبكة اتصالات غير رسمية وفعالة وهو مايجعلها تستجيب بسرعة لأي تحرك في السوق، كما تستطيع إنتاج سلع جديدة بسهولة أو إنتاج سلع تتطلب مهارة وفن إنتاجى بشكل أكثر مرونه.
كما ان بساطه هيكلها التنظيمي يمكنها من الاستجابة للتغيرات التي تحدث في الأسواق، والبيئة الخارجية فضلا عن أنها تتميز بسهولة الاتصال الداخلي بين العمالة والأدارة.

رابعا : سهولة تأسيس المشروعات:

لا تتطلب هذه المشروعات رأس مال كبير، حبث ان تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، كما أن احتياجات هذه المشروعات من عناصر الإنتاج (الآلات، المواد الخام، العنصر البشري) أيضاً قليلة نسبياً وليست معقدة وسهلة الإدارة والصيانة والإصلاح) الأمر الذي يعكس سهولة في تأسيس هذا النوع من المشروعات لأنها بطبيعتها مشروعات فردية أو عائلية.

خامسا : الانتشار الجغرافي الواسع:

احدى خصائص المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إنها تُحَقِّق انتشاراً واسعاً داخل الرقعة الجغرافية للبلد بما فيها المناطق الريفية، بسبب قِلَّة حاجتها للبُنى التحتية، لأن معظمها مشروعات حرفية ومهنية تقام في أي مكان، حتى لو كانت البنية التحتية غير مكتملة، وهذاا يجعلها مورّداً قريباً ومرناً للأسواق المحلية، كما تساهم في الحد من الهجرة من الريف إلى المدن، وتأمين فرص عمل لشريحة واسعة من العاطلين والمهمشين والمرأه في تلك المناطق.

سادسا : المشاركة الفاعلة للمرأة:

أهم ما يميز المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية هو تمكين للمرأة، حيث تستقطب نسبة كبيرة من النساء للعمل بها، سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة فيه، كما أن طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة تتوافق بشكل كبير مع متطلبات عمل المرأة، حيث تتمركز هذه المشروعات في المنازل والأماكن من مركز اقامتهم، وهناك أنشطه تبدع فيها المرأة، مثل الخياطة والحياكة والمشغولات اليدوية ..الخ، ومن ثم فإن هذه المشروعات تمثل أحد وسائل تمكين المرأة في استراتيجيات التنمية"

سابعا : الجمع بين الإدارة والملكية:

يتميز المشروع الصغير أو المتوسط او متناهى اصغر بالجمع بين الإدارة والملكية والعمل حيث أن صاحب المشروع هو نفسه المدير المسؤل، وهو نفسه العامل ويساعده أفراد أسرته، وهذا يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة،حيث يباشر بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع، ومن ثم يمكنه تجنب المشاكل التي قد تنشأ في حالة وجود شركاء من حيث اتخاذ القرار، كما أن المكاسب و

الأرباح تعود إليه مباشرة.
وعلى الجانب الآخر فان الملكية الخاصة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة تجعل أصحاب هذه المشروعات على معرفة تامة بالعمل والمشكلات التي قد تواجههم باعتبارهم أصحاب هذه المشروعات، وهذا يُسهّل من إمكانية وضع الحلول للمشكلات القائمة، وكلما انفصلت الإدارة عن الملكية صعب معها التصرف واتخاذ القرارات المناسبة فى الوقت المناسب.

المطلب الثاني :دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى تحقيق التنمية الاقتصادية

بدأت تجربة المشروعات الصغيرة فى مصر منذ عام ١٩٩١ من خلال البرنامج المصري لتشجيع المشروعات الصغيرة ، والذى مول نحو ٨٦ ألف مشروع حتى عام ١٩٩٨ منها ٤٥ ألف مشروع فى إطار مشروعات الأسر المنتجة وألاعمال المنزلية [١] ثم شهدت المشروعات الصغيرة تطورا كبيرا فى مصر بما يسهم بشكل كبير فى الأقتصاد القومي خاصة فى ظل وجود رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ ، والتى تهدف الى تعزيز الأقتصاد المصري ودعم دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة . ومن هنا يمكن التعرض الى أهمية دور تلك المشروعات فى التنمية االقتصادية فى مصر من خلال الاتى :

ا- مساهمة المشروعات الصغيرة فى الناتج المحلى و توزيعها على القطاعات الأنتاجية المختلفة :تسهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والمتوسطة بحوالى ٨٠ %من الناتج المحلى فى مصر[٢] ، و وفق إلأحصائية صادرة عن البنك المركزي المصري، فإن

---

(١)عاصم عبد النبى ، المشروعات الصغيرة واثرها فى التنمية االقتصادية مصر نموذجا ، ٢١ اكتوبر ١٨ ٢٠١٧ ، متاح على الرابط التالى-http://smartcontractor.blogspot.com/٢٠١٧/١٠/blog post_٧٦.html :-

(٢) جيهان عبد السلام عباس / دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية االقتصادية فى مصر تمويل وإدارة مشروعات ريادة " : مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان االعمال وأثرها على التنمية االاقتصادية ٢٠٢٠ ص١٨

الصناعات التحويلية تتجه إليها النسبة ألاكبر من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بواقع ٥١ %منها ، ويليها الشركات العاملة فى مجال تجارة الجملة والتجزئة بنسبة ٤٠ ، %وباقي الشركات الصغيرة والمتوسطة موزعة على قطاع السياحة والتشييد والبناءالصحة والزراعة وغيرها. وهذا ليس مؤشر جيد، فالتوسع فى جميع القطاعات بنسب متقاربة مطلوب وصحي بغرض التنوع ودعم هيكل الاقتصاد والصناعة المصرية [١] .أى أنها موزعة على القطاعات الأنتاجية كما يلى[٢] :-

القطاع الصناعى : تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نحو ٨٧ %من اجمالى حجم المشروعات الصناعية مقارنة بنحو ١١ %للمشروعات المتوسطة ، كما تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بنحو ١٣ %من قيمة الأنتاج الصناعي ، والمنشات المتوسطة بنحو ٤٦% وتتركز المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى الصناعة التحويلية والكبيرة بنحو ٤١ %، [٣] حيث يتم تحويل المواد الخام إلى منتجات نهائية أو وسيطة تستخدم فى انتاج سلع اخرى.

القطاع التجاري: تمثل المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر ما نسبته ٧,٤٦ ٪ من إجمالي المؤسسات التجارية ، وتشمل المحلات التجارية بشكل كبير ، ومكاتب الوسطاء التجاريين ، وغيرها من ألأنشطة التجارية.

---

(١)البنك المركزى المصرى ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، متاح على الرابط التالى https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx

(٢) UKEssays , The Role of SME'S in Egypt's Development , ١١/١٢/٢٠١٧ , at : https://www.ukessays.com/essays/economics/national-development-in-egypteconomics-essay.php

(٣) اتحاد المصارف العربية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة: عماد التنمية االقتصادي في مصر : ، اتحاد ٢٢ المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث ، متاح على الرابط التالى http://www.uabonline.org/en/research/economic/١٥٧٥١٦٠٤١٦٠٥١٥٨٨١٥ ٨٥١٦٠٨١٥٩٣١٥ ٧٥١٥٧٨١٥٧٥/٧٦٩٠/٢

- **قطاع الخدمات:** حوالي ٩,٣٩ ٪ من إجمالي مؤسسات الخدمات هي الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر . ويشمل قطاع الخدمات هنا المطاعم والمقاهي والمراكز المتخصصة (والمهندسون والأستشاريون.المحامون) .

الموقف التصديري للمشروعات الصغيرة : ضعيف جدا ناحية التصدير للاسواق الخارجية ، إذ لا تتجاوز نسبة المشروعات المصدرة ٦ %من اجمالى المشروعات ، بينما تقوم المشروعات ألاخرى بتلبية متطلبات السوق المصرية فقط، فى حين تصل تلك النسبة الى نحو ٦٠ %في الصين، ٥٦ %في تايوان، ٧٠ %في هونج كونج، ٤٣ %في كوريا الجنوبية، وهو ما يؤكد على القدرات الكامنة غير المستغلة للصناعات الصغيرة في مصر، والتي في زيادة تلعب دو ار الصادرات المصرية حاسما . وتجدر الأشارة الى أن حجم رأس مال تلك المشروعات عامل مؤثر فى ألاداء التصديرى ، حيث أن ٨,١ ٪فقط من الشركات التي يتجاوز رأسمالها ٢٥٠ الف جنيه تقوم بتصدير بضائعها، وتزيد هذه النسبة كلما زاد رأسمال الشركة فتصل لـ ١,٢٧ %للشركات التي ال يتجاوز رأسمالها ١٥ مليون جنيه، و٤,٢٤ % للشركات التي يبلغ رأسمالها ٣٠ مليون فما فوق[١] .

عدد العاملين بالمشروعات الصغيرة : عادة ما تكون المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر في توظيف عدد كبير من العاطلين ، حيث تستوعب كثافة عمالة من اكثرمن رأس المال ؛ وبالتالى فهى تلعب دورمهم ،حيث تساهم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بنحو من ٧٥ ٪ من إجمالي العمالة في القطاع الخاص، وحصة تصل إلى ٩٩ %في بعض بعض القطاعات غير الزراعية. كما تشير التقديرات إلى أن ما يقر بمن ٥٨ ٪ من إجمالي العمالة في مصر تمت من خلال العمل بالقطاع غير الرسمى فى شكل مشروعات متناهية الصغر ومشروعات صغيرة ، و بحصة تصل

(١)**احمد حسن عمر** مرجع سبق ذكره

إلى ٧٠ ٪ بين العمال في المناطق الريفية مقابل ٤٣ ٪ في المناطق الحضرية[١]

المبحث الثالث
اهمية استخدام حقوق وادوات الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة المتوسطة

بعد استعراضنا للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وماهيتها والاهمية الاقتصادية التى تمثلها تظهر تتزايد وتتعاظم أهمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية والدول المتقدمة، حيث أثبتت قدراتها علي علاج العديد من القضايا الإقتصادية والإجتماعية في المجتمع ومنها القضاء علي البطالة والفقر، حيث أنها تساهم بدور فعال في خلق فرص عمل للشباب وجعله يثق في قدراته ومؤمن بالعمل الحر، فوجود فرص العمل يؤدي الي تنمية المناطق الريفية ويقلل من الهجرة الي المناطق الحضرية مما يؤدي الي الزيادة في دخول الأسرة ومستوي معيشتهم ومنها القضاء علي الفقر، كما أنها تؤدي الي قلة الضغوط في الوظائف الحكومية، كما أنها تعمل علي توسيع المنظومة الفكرية والإقتصادية، فهي تعد أكثر ابداعاً من المشاريع الكبيرة لإعتماد أصحابها علي تطوير الذات وليس رأس المال فقط هنا تظهر اهمية استخدام حقوق ادوات الملكية الفكرية لتعزيز قدرات المشروعات الصغيرة والناشئة كالتالى :

---

(١) The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies(EMNES) , Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia , Structure, Obstacles and Policies , EMNES Studies No ٣ / December, ٢٠١٧ , P ٢٤

المطلب الاول زيادة فرص النموالاقتصادى [1] .

اشارت احدث دراسات المنشورة من المنظمة العالمية للمكية الفكرية (الويبو) انه من المعتقدات الخاطئة أن حماية الملكية الفكرية هي حكر على الشركات الكبيرة وأنها غير صالحة للشركات الصغيرة والمتوسطة ،ففي حين أن الشركات الكبيرة تستثمر في الملكية الفكرية لأسباب وجيهة – لحماية منتجاتها وخدماتها – وتثبيط المنافسة وتوليد مصادر دخل جديدة لنفسها- تستفيد دون شك الشركات الصغيرة والمتوسطة أيضاً من الملكية الفكرية.

إن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم طلبات للحصول على براءات أو علامات تجارية أو تصاميم صناعية تتمتع بفرص أكبر لتنمو أسرع وتنجح أكثر من تلك التي لا تقوم بذلك.

فقد ثبت في الواقع أن الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تقدم طلبات للحصول على براءات أو علامات تجارية أو تصاميم صناعية تتمتع بفرص أكبر لتنمو أسرع وتنجح أكثر من تلك التي لا تقوم بذلك .

المطلب الثانى زيادة قيمة الاصول

القيمة التي تكتسبها الشركات الصغيرة والمتوسطة من أصول ملكيتها الفكرية تأخذ العديد من الأشكال حيث أن الملكية الفكرية تشكل في حد ذاتها أحد الأصول القيمة، علاوة على المنتج أو الخدمة الضمنية التي تحميها. وهي يمكن أن تصبح في الواقع أكثر أصول الشركة قيمة.

، علاوة على المنتج أو الخدمة الضمنية التي تحميها، من الأصول القيمة. وهي يمكن أن تصبح في الواقع أكثر أصول الشركة قيمة.

المطلب الثالث انشاء حماية للاصول غير المادية

---

(1) مقال منشور بعنوان (**جوليان كرامب**، رئيس الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI)) حماية الملكية الفكرية تحقيق القيمة والنمو للشركات الصغيرة على WIPO مارس ٢٠٢١ مجلة الرابط التالى

https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/٢٠٢١/٠١/article_٠٠٠٣.html

وتنشئ حقوق الملكية الفكرية ملفاً حمائياً حول أحد الأصول غير المادية- حيث تحافظ على قيمته وتجعله قابلاً للتفاوض من خلال الترخيص أو التجميع أو التسنيد أو الاستحواذ. وبدون حقوق الملكية الفكرية، ستكون الاستثمارات التي تبذلها الشركات في استحداث منتجات وعمليات جديدة، أو حتى في مجرد تصور أفكار لمنتجات جديدة، معرضة للخطر

لذا لابد من نشر ثقافة وتعريف للشركات الصغيرة والناشئة بحقوق الملكية الفكرية لكى تتمكن من تحديد النقاط المهمة للجدة أو الفائدة العامة لاختراعاتها، حيث أنها أساسية لنجاح استراتيجية الملكية الفكرية، أو سيكون من الممكن ببساطة رفضها في عملية التسجيل.

المطلب الرابع فاعلية استخدام اداوت وحقوق الملكية الفكرية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة[1] :

فى معظم الحالات لا تقدر الشركات الناشئة قيمة حقوق أو أصول الملكيةً الفكرية تقديراً مناسبا، خاصة عندما يتم النظر إلى إجراءات حمايتها وتسجيلهاّ بشكل من الاستخفاف أو عدم الاهتمام، وتقلل من قيمة الإمكانيات التي تزخر بها والفرص التي تتيحها لتحقيق الربح في المستقبل. ويمكن أن تساعد حقوق الملكية الفكرية على توليد الدخل للشركات الناشئة من خلال ترخيص المنتجات أو الخدمات المحمية بموجب الملكية الفكرية أو بيعها أو تسويقها مما قد يساهم في تحسين حصة الشركة من السوق أو زيادة هامش الربح. ويمكنها أيضا أن تساهم في زيادة قيمتها المالية أمام المستثمرين ومؤسسات التمويل، بما يمكنها من الاستفادة القصوى في حالات الاستحواذ أو الاندماج بتحقيق زيادة قيمة الشركة بقدر كبير وقد تكون في بعض الحالات الثروة الأساسية أو الثروة الحقيقية الوحيدة التي لها قيمتها .ويمكن للشركات الناشئة أن تحول الأصول غير المادية إلى حقوق ملكية استئثارية واستغلالها على أكمل وجه بما يساهم في رفع القيمة السوقية للشركة وكذا في

---

(1) مقال (كيف ينبغي للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة أن تفكر في الملكية الفكرية: رؤية من منظور المستثمر) مجلة الويبو بقلم **جاج سينغ** *، مدير عام مؤسسة Techstars، برلين، ألمانيا يونيو ٢٠٢١ على الرابط التالى https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/٢٠٢١/٠٢/article_٠٠٠٦.htm

الاقتراض بضمان تلك الحقوق وضمان الاستفادة من إمكانية ابرام عقود الامتياز التجاري أو ما يعرف بالفرانشايز والاستخدام والاستغلال المتعددة لأصول الملكية الفكرية بالشركة.

المطلب الخامس الية استغلال المشروعات الصغيرة والناشئة لحقوق الملكية الفكرية [١]:

طرحت منظمة itida بعض الأسئلة على اصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة لتوضح لهم اهمية استغلال حقوق وادوات الملكية الفكرية وتحديد مجموعة من الاسئلة والنقاط الهامة ومنها:- قم أولا بتحديد الحقوق التي تمتلكها شركتك بشكل دقيق سواء وصلت إليها عن طريق البحث والتطوير أو عن طريق حقوق الاستغلال والاستخدام.- ما هي الحقوق التي تم تسجيلها وحمايتها؟ وما هي الحقوق التي يجب تسجيلها؟ - النطاق الجغرافي لحماية الحقوق وفقا لنموذج العمل وخطة التسويق الخاصة بشركتك - هل تقوم بالتصدير أو تقديم خدمات خارج مصر؟ ما هي تلك الأسواق وهل قمت بحماية منتجاتك وخدماتك بها؟ - هل تطبق نظاما لتحديد ما تملكه من أصول الملكية الفكرية؟ وهل لديها محفظة مخصصة للملكية الفكرية؟ ومتى أنشأتها؟ ومن الذي يديرها؟ - هل تجري الشركة مراجعة حسابية لما تملكه من أصول الملكية؟ ومن المسئول عن تلك المراجعة؟ - هل حاولت أن تقوم بتقييم أصول الملكية الفكرية لديك تقييم رسمي معتمد؟ - هل تمتلك أو تجيد إدارة آليات إنفاذ القانون في حال تعرضك لانتهاك أو منازعات تتعلق بحقوقك الفكرية؟

وللاجابة على تللك التساؤلات والنقاط نستعرض ادوات الملكية الفكرية لحماية حقوق المشروعات الصغيرة والمتوسطة وكيفية استغلالها كالتالى [٢] :

---

(١)مكتب حقوق الملكية الفكرية IPR، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات itida

(٢) هيئة IPRدليل حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الناشئة ، مكتب حقوق الملكية الفكرية بحث تفاعلى منشور على الرابط التالى itidaتنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

https://itida.gov.eg/Arabic/Publications/Documents/IPR-Booklet.pdf

١- **براءة الاختراع** : هي شهادة تمنحها الدولة للمخترع بعد استيفاءه لشروط قانونية محددة يكون بموجبها له حق الاستئثار باستغلال واستخدام اختراعه لمدة ٢٠ سنة تبدأ من تاريخ تقديم طلب البراءة. ويجب أن يكون الاختراع جديدا أي لم يسبقه إليه أي شخص منً قبل سواء داخل مصر او خارجها، وأن يمثل خطوة إبداعية، وأن يكون الاختراع قابلا للتطبيق الصناعي .وعند توافر الشروط السابقة يمكن للشخص التقديم بنفسه أو من خلال وكيل براءات وننصح دائما أن يتم الاستعانة بوكيل براءات أو محامي متخصص لتقديم طلب الحماية ومتابعة الإجراءات حيث أن صياغة طلب الحصول على البراءة يحتاج لخبرة كبيرة، كما أن الفترة الزمنية اللازمة للحصول على شهادة البراءة منذ تاريخ إيداع طلب الحماية قد تزيد عن ٢٤ شهر في كثير من الأحيان، حيث يتم التأكد أولا من إيداع الطلب وعناصر الحماية المتعلقة بالبراءة، وكذا شرح مواصفات وملخص الطلب باللغة العربية واللغة الإنجليزية، والبحث عن عناصر الحماية داخل قواعد بيانات براءات الاختراع داخل مكتب براءات الاختراع المصري.

٢- **الاسرار التجارية أو المعلومات غير المفصح عنها** :في كثير من الأحيان يصل الافراد أو الشركات الناشئة لبعض الطرق أو الأساليب أو المعرفة الفنية في بعض الموضوعات وتكون لها قيمة تجارية واقتصادية كبيرة، إلا أنهم يصطدمون بعدم قدرتهم على تسجيلها وحمايتها بموجب براءات الاختراع أو حقوق المؤلف أو غيرها من مجالات الملكية الفكرية المختلفة لعدم توفر الشروط القانونية اللازمة للحماية .إلا أن اتفاقية الجوانب التجارية المتصلة بحقوق الملكية الفكرية وقانون الملكية الفكرية المصري أتاح حماية المعلومات غير المفصح عنها أو ما يطلق عليها الأسرار التجارية أو how Know التي توصل إليها الشخص أو الشركة الناشئة وذلك من خلال الحفاظ على سريتها. وتختلف الإجراءات التي يتخذها مالك المعلومات للحفاظ على سريتها على حسب طبيعة المعلومات وقيمتها ونوع النشاط .ويشترط لحماية المعلومات غير المفصح عنها أن تكون المعلومة سرية، وأن تستمد قيمتها التجارية من كونها سرية، وأن يتم بذل جهد وإجراءات واضحة ومحددة للمحافظة علي سرية المعلومات من قبل مالك المعلومات.

٣- **العلامة التجارية** : هي كل ما يميز منتج معين سلعة كان أو خدمة عن غيره كالأسماء المتخذة شكلا مميزا والإمضاءات والكلمات والحروف والأرقام والرسوم والرموز والنقوش البارزة أو مجموعة ألوان تتخذ

شكلا مميزا وغيرها. والعلامة التجارية تنقسم من حيث معرفة الجمهور بها إلى علامة عادية وعلامة مشهورة. ويمكن تعريف العلامة التجارية المشهورة بأنها تلك العلامة التي يعرفها عدد كبير من جمهور المستهلكين والتي تتمتع بسمعة طيبة ودعاية على مستوى العالم، ولها قيمة مالية في السوق وتسمى أيضا بالعلامة ذات الشهرة ويمكن تعريف العلامة لتجارية المشهورة بأنها العلامة التجارية التي تتجاوز شهرتها حدود الإقليم الوطني لها وتحظى بسمعة ومعرفة بين جمهور واسع من المستهلكين وعلى مستوى العالم نتيجة الاستعمال الدعاية والجودة سواء في مجال السلع المادية أو في مجال الخدمات. ويشترط لحماية العلامة أن يتم تسجيلها، وأن تكون مميزة ومبتكرة وجديدة ولا تخالف النظام أو الآداب العامة. ويتم تسجيل العلامة بتقديم طلب إلى الإدارة العامة للعلامات التجارية والتصميمات والنماذج الصناعية بوزارة التموين والتجارة الداخلية يشتمل علي صور للعلامة التجارية المراد حمايتها،(١) ويمكن للشخص التقديم بنفسه أو من خلال وكيل علامات تجارية، وننصح دائما أن يتم الاستعانة بوكيل أو محامي متخصص لتقديم طلب الحماية ومتابعة الإجراءات ً نظرا لأهمية تحديد فئات المنتجات أو الخدمات التي سوف تحمي العلامة عليها بطريقة صحيحة ومتابعة الإجراءات والمواعيد القانونية واستيفاء متطلبات الحماية، خاصة أن الفترة الزمنية اللازمة للحصول على شهادة تسجيل العلامة التجارية منذ تاريخ تقديم طلب الحماية قد تزيد عن ٢٤ شهر في معظم الحالات .ويمنح التسجيل الحماية للعلامة التجارية لمدة ١٠ سنوات تبدأ من تاريخ تقديم الطلب، ويعطي صاحبها سواء شخص طبيعي أو اعتباري الحق في استخدامها والانتفاع بها، كما يحق أيضا لمالك العلامة أن يعطى تصريح لشخص أو شركة اخرى بالانتفاع بها أو الترخيص باستخدامها أو استغلالها مقابل مبلغ مالي يتفق عليه فى تعاقد مكتوب بين الطرفين

٤- **الاسم التجاري للشركة والعلامة التجارية** :هناك فارق بين الاسم التجاري والعلامة التجارية، ودائما ما يتصارع الجانب القانوني مع الجوانب المتعلقة بسرعة انجاز العمل والتسويق والترويج، إلا أنه يجب دائما قبل البدء في تأسيس الشركة اختيار اسم جيد لها وغير عام أو مكرر، كما يفضل أن يكون هذا الاسم مرتبط بالعلامة التجارية ولا يكون به أي اعتداء على حقوق ملكية فكرية لأخرين. ويجب في جميع

(١)دليل حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الناشئة ، مكتب حقوق الملكية الفكرية IPR، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات itida
https://itida.gov.eg/Arabic/Publications/Documents/IPR-Booklet.pdf

الاحوال استشارة محامي متخصص في الملكية الفكرية لإجراء عمليات البحث من الناحية القانونية قبل اتخاذ أي إجراء رسمي متعلق بتسجيل الاسم والعلامة التجارية. وفى جميع الأحوال يجب أن يكون اختيار الاسم والعلامة بحيث يمكن حمايتهم وامتلاكهم قانونا حيث تختلف معايير الحماية من بلد لآخر، ولكن بشكل عام يجب أن يكون مميزا ومبتكرا.

٥- **الرسوم والنماذج الصناعية الرسم أو النموذج الصناعي** هو أي ترتيب للخطوط يستخدم لإعطاء السلع أو المنتجات شكلا جذابا يميزها عن غيرها من السلع أو المنتجات المماثلة، أو الشكل الجمالي والزخرفي الذي يضفي الجمال والرونق الجذاب للسلع والمنتجات لتشكل سلعا ومنتجات مميزة عن غيرها، تتنوع تلك المنتجات من حرف يدوية والأجهزة المنزلية والكهربائية إلى المجوهرات وهياكل السيارات والأدوات الطبية والتقنية وحتى في تصاميم النسيج وخلافه من الأشكال الجمالية والزخرفية للسلع والمنتجات المختلفة .وتكمن أهمية الرسوم والنماذج الصناعية أهمية بالغة تسويق السلع والمنتجات ومنع المنافسة غير المشروعة والمساهمة في تحقيق معجل مرتفع في العائد على الاستثمار. حيث أن جاذبية السلع وجعلها مغرية للجمهور يرفع من قيمتها السوقية ويزيد من فرص تسويقها. وعندما يكون الرسم أو النموذج محميا يحصل المالك على حق استئثاري يضمن من خلاله حقه في الترخيص للآخرين باستعماله أو استغلاله وضمان عائد عادل من الاستثمار .ويشترط لحماية الرسوم والنماذج الصناعية أن يكون التصميم أو النموذج الصناعي جديدا ومبتكرا، وأن يستخدم في المجال الصناعي. ويتم حماية التصميم أو النموذج الصناعي من خلال تقديم طلب لإدارة الرسوم والنماذج الصناعية بوزارة التموين والتجارة الداخلية وتتراوح تتراوح الفترة الزمنية لإنهاء اجراءات التسجيل من ١٤ الى ٢٤ شهر. ومدة الحماية ١٠ سنوات تبدأ من تاريخ تقديم الطلب، ويمكن للشخص التقديم بنفسه أو من خلال وكيل وننصح دائما أن يتم الاستعانة بمحامي متخصص لتقديم طلب الحماية ومتابعة الإجراءات نظرا لاحتياجها لخبرة كبيرة. (١)

٦- **حق المؤلف حق المؤلف هو مجموعة الحقوق الأدبية والمالية** التي يتمتع بها المؤلف على مصنفاته الأدبية والفنية والعلمية ومنها الكتب والموسيقي والاغاني وبرامج الكمبيوتر وقواعد البيانات وغيرها، ويتمتع المؤلف بحقوق استئثارية على مصنفه المبتكر في استغلاله أو

(١)دليل حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الناشئة ، مكتب حقوق الملكية الفكرية IPR، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات itida سبق ذكره

الترخيص باستخدامه للغير بكل صور الاستخدام أو الاستغلال التجاري سواء عن طريق العرض أو الاتاحة أو الاستخدام أو النشر أو التوزيع أو الطباعة أو بأي طريقة أخري. ويتمتع المصنف بالحماية القانونية متيً كان مبتكرا ومدة الحماية هي طوال حياة المؤلف و٥٠ سنة بعد وفاته في حالة الأشخاص الطبيعيين، وفي حالة الشركات الناشئة والأشخاص الاعتبارية تكون مدة الحماية ٥٠ سنة من تاريخ نشر المصنف لأول مرة للجمهور .وتتمتع المصنفات بالحماية دون الحاجة لاتخاذ إجراءات الإيداع والتسجيل، أي أنه يحق الحصول على حق المؤلف مباشرة بعد الانتهاء من المصنف الذي يتمتع بالأصالة. وبمعني أخر، لا يوجد أي إلزام قانوني لاتخاذ إجراءات رسمية أخرى للحصول الحماية القانونية بالإيداع أو التسجيل. فالمصنف يكون مشمول بالحماية بمجرد الانتهاء منه، إلا أنه تكمن أهمية الإيداع للمصنفات في كونها وسيلة قانونية هامة في الاثبات في حال حدوث انتهاك أو اعتداء للمصنف من قبل الغير .وبالتالي فنحن دائما ما ننصح بأهمية إيداع وتسجيل المصنفات بمجرد الانتهاء منها وقبل طرحها أو اتاحتها في الأسواق .ويتم الإيداع بالنسبة للكتب بدار الكتب والوثائق القومية، وبالنسبة إلى برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات بمكتب الملكية الفكرية بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات.

المبحث الرابع
التحديات والقيود الرئيسية التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر ومجهودات الدولة فى النهوض بالقطاع

المطلب الاول : التحديات الرئيسية التى تواجه المشروعات الصغيرة فى مصر

١- **مشكلة التمويل** : من بين أبرز المشكلات التي تواجه المشروعات الصغيرة في مصر، مشكلة التمويل ، حيث تعتبر البنوك تمويل تلك المشروعات الصغيرة مرتفعة المخاطرة ومنخفضة الجدارة الائتمانية خاصة فى ظل عدم امتالك معظمهم لسجلات ضريبية وأوراق رسمية مسجلة لمشروعاتهم في .والجدير بالذكر أن من بين كل الشركات

الصغيرة والمتوسطة المسجلة قانونا مصر[١]، هناك ٢٢ %فقط منهم يحصلون على تمويل من البنوك معاألاخذ في الاعتبار أن ٢٠ %من الشركات الصغيرة والمتوسطة غير مسجلة من ألاساس.

٢- **مشكلة تسويق المنتجات** داخليا حجم السوق، أو انعدام الأمكانية على التسويق بالشكل المناسب. أما بالنسبة إلى التسويق الخارجي أي التصدير إلى الخارج فإنه بلا شك مهمة ليست سهلة على إلاطلاق وتتطلب الكثير من الإمكانيات والمهارات وكذلك المعلومات حول أذواق المستهلكين في الخارج ومستويات ألاسعار ومستوى الجودة والنوعية المطلوبة للتصدير، هذا إلى جانب تدني المستوى التكنولوجي للعديد من المنتجات لدى المشروعات الصغير، يضاف الى ذلك عدم القدرة على منافسة المنتجات المستوردة ومنتجات المشروعات الوطنية الكبير[٢].

٣- **النظام الضريبى والتأمينى غير المحفز**[٣] :حيث ترتفع سعر الضريبة حتى للشرائح ذات الدخول المنخفضة ، فضلاعن تراكمها أحيانا لسنوات دون تحصيلها مما يزيد من صعوبة تسديدها من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة . كذلك ارتفاع رسوم الاشتراك فى التأمينات الاجتماعية .

٤- **نقص الدعم الفني والتدريبى والتكنولوجى :**حيث تتواضع التكنولوجيا المستخدمة فى تلك المشروعات ، فضال عن عدم توافر المواصفات الفنية المطلوبة فى منتجات تلك المشروعات ، ونقص المعلومات عن احتياجات السوق وتفضيالت المستهلكين .

---

(١)اتحاد المصارف العربية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة مرجع سبق ذكره

(٢) حسين عبد المطلب ألأسرج ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل فى الدول لندن : مركز الشرق العربي للدارسات الحضارية والاستراتيجية ، ٢٠١١ ,)ص .٣٤-(العربية ، ٣٦

(٣)جيهان عبد السلام عباس / دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية فى مصر) بعنوان " : تمويل وإدارة مشروعات ريادة ألاعمال وأثرها على التنمية االاقتصادية ٢٠٢٠ ص٢٤

٥- **نقص العمالة المدربة** :مما يؤثر بشكل واضح على أداء المشروعات الصغيرة بحكم كونها مشروعات كثيفة العمل ، كما أن توفير هذا التدريب داخل المشروعات بمثل تكلفة اضافية على أصحاب المشروعات

٦- **نقص الترابط مع المشروعات الكبرى** :

فى ظل عدم وجود استراتيجية محددة للاستفادة المتبادلة بين الشركات باختالف حجمها . هذا فضلا عن شكوى المشروعات الصغيرة عادة من المنافسة غير العادلة مع المشروعات الكبرى حيث ينظر للأخيرة بأنها أكثر حظا فى المعاملة التفضيلية فى السوق .كذلك وجود المنافسة من السلع ألاجنبية فعلى سبيل المثال يواجه المنتجين فى مجال الملابس والنسيج منافسة شديدة من منتجات الملابس المستوردة من الصين وتركيا وغيرها من الدول[١] .

المطلب الثانى : القيود التى تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة فى استخدام نظام حقوق الملكية الفكرية

١- ضعف التوعية بحقوق الملكية الفكرية

يمثل الوعي المحدود بنظام حقوق الملكية الفكرية أحد القيود الرئيسية التي تواجهها الشركات الصغيرة والمتوسطة في استخدام نظام حقوق الملكية الفكرية ، حيث يشمل عدم الاستخدام المحدود جميع العناصر التي يوفرها نظام حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك ليس فقط براءات الاختراع ولكن أيضًا نماذج المنفعة والعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والأسرار التجارية وقواعد بيانات براءات الاختراع وحق المؤلف وحقوق الملكية الفكرية الأخرى.

(١) The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies(EMNES) , Op.cit , PP.٢٨-٢٩.

٢- ضعف مهارات استخدام إدارة ادوات الملكية الفكرية[١]

تعمل السياسات التجارية غير الواضحة ومهارات إدارة الملكية الفكرية الضعيفة داخل الشركات الصغيرة والمتوسطة على تقليل قدرتها على الاستفادة الكاملة من النظام وبالتالي تثبيط استخدامه في المستقبل. حتى الأسباب الأخرى ربما تكون قد ترجمت إلى تكاليف على الأقل لزيادة الوعي والتدريب على حقوق الملكية الفكرية للشركات الصغيرة والمتوسطة .

بالانتقال إلى بعض الإحصائيات على التطبيقات بواسطة الشركات الصغيرة والمتوسطة لنظام حقوق الملكية الفكرية (خاصة ، نماذج المنفعة والتصاميم الصناعية) ، سنجد استخدامًا محدودًا جدًا لها. بالرغم من ذلك ، يبدو أن هذه الأدوات هي الأنسب للشركات الصغيرة والمتوسطة. على سبيل المثال في معظم البلدان ، قد تكون التصميمات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة محمية بموجب حقوق الطبع والنشر. لذلك ، من الضروري طرح سؤال حول ما إذا كان الاعتماد على حق المؤلف نتيجة لاستراتيجية عمل تنبيهية أم أن هذا بشكل افتراضي نتيجة للمعرفة المحدودة بوجود الرسوم والنماذج الصناعية كأدوات متطابقة للحماية.

٣- نقص التدريب والتوعية بأستخدام ادوات الملكية الفكرية

تعتبر الشركات الصغيرة والمتوسطة مستخدمين محدودين للمعلومات المدرجة في قواعد بيانات البراءات. [٢] يمكن تفسير ذلك من خلال نتائج دراسة Arundel و Steinmueller في عام ١٩٩٨. لقد أثبتوا أن استخدام معلومات البراءات كمصدر للمعلومات التكنولوجية يعمل في حجم المؤسسة (علاقة إيجابية).

---

(١)محاضرة للدكتور / ياسر جادالله- بالمعهد القومى للملكية الفكرية – القاهرة ديسمبر ٢٠٢٢

(٢) محاضرة للدكتور / ياسر جاد الله – المعهد القومى للملكية الفكرية – القاهرة ديسمبر ٢٠٢٢

أظهر مسح الابتكار المجتمعي أن ٣٤٪ من المؤسسات الكبيرة العاملة في مجال البحث والتطوير تجد معلومات براءات الاختراع مهمة ، في حين أن ١٨٪ فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البحث والتطوير تقوم بذلك و ٥,٩٪ من الشركات الصغيرة والمتوسطة غير البحثية والتطويرية. كل هذا يعني أن هناك وعيًا غير مناسب بنظام حقوق الملكية الفكرية وبالتالي ، فإن تدريب رواد الأعمال والباحثين والمهندسين في الشركات الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال هو أمر مثير للقلق[١]

المطلب الثالث : مجهودات الدولة المصرية فى النهوض بقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأستخدام إدوات الملكية الفكرية

شهدت مصر عامًا استثنائيًا في ٢٠٢١ ، حيث جمعت الشركات الناشئة ٤٠٤ ملايين دولار حتى نهاية سبتمبر، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ١٥٨٪ عن احصائيات عام ٢٠٢٠. وجاء ٦٠٪ من التمويل من مُستثمرين أجانب يدعمون الشركات المصرية الناشئة في ٢٠٢٠ [٢].

١- وضع التقرير العالمي لبيئة الشركات الناشئة لعام ٢٠٢٠ GSER مدينة القاهرة كواحدة من أفضل الأنظمة الصاعدة على مستوى العالم التي توفر مناخ مثالي لإنشاء ونمو

(١) تقرير OECD ٢٠٠٤ صفحة ٤٧ على الرابط التالى
https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/٣١٥٥٧٧٢٤.pdf

(٢) سبق ذكره itidaالنظام الايكولوجى للابتكار ، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات
tida.gov.eg/Arabic/Programs/Innovation-Ecosystem/Pages/default.aspx

الشركات الناشئة ومن بين أفضل ١٥ نظم أيكولوجية على مستوى العالم من حيث وفرة المهارات بأجور تنافسية.

٢- وجاءت القاهرة في المركز الثاني ضمن أفضل ٥ بيئات ايكولوجية في منطقة الشرق الأوسط وفقا لتقرير GSER ٢٠٢٢الخاص بدراسة الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا النظيفة .Cleantech وجاءت في المركز الخامس على المنطقة لنسخة الشركات الناشئة المتخصصة في التكنولوجيا المالية Fintech من التقرير لنفس الجهة. كما أحرزت مصر ٥ مراكز تقدميًا على المؤشر العالمي للإبداع GII الصادر عن منظمة Wipo العالمية. مصر لديها أكبر عدد من الشركات الناشئة المُسجلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، بحصة ٣٣٪ من إجمالي عدد الشركات الناشئة في المنطقة. (تقرير ومضة)

٣- في ٢٠١٦، بدأت الحكومة المصرية في تأسيس ٦ مناطق جديدة متخصصة في العلوم والتكنولوجيا عبر محافظات مصر المختلفة مصر. وتعمل منها ٤ مناطق تكنولوجية متخصصة حاليًا من خلال نظام وبيئة عمل تعاونية تشتمل على وتربط بين الجهات والهيئات الحكومية وشركات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على اختلاف احجامها والمجتمع البحثي والأكاديمي ورواد الأعمال.

٤- أطلقت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات مراكز ابداع CREATIVA داخل الجامعات المصرية .وتتخذ تلك المبادرة الإبداعية من حرم الجامعات مقرًا لها من أجل دعم الطلاب وكذلك الشركات الناشئة للتواصل والابتكار وإتاحة الموارد وتوفير حلول تساعد على تحقيق التحول الرقمي.

مركز الإبداع التكنولوجي [1] وريادة الأعمال TIEC بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلوماتITIDA يعمل مركز الابداع التكنولوجي وريادة الأعمالTIEC بهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات ITIDA كوسيط مُحفز للأعمال بين الحكومة والقطاع الخاص والجامعات والأنظمة الايكولوجية لريادة الأعمال. ويقدم مركز TIEC دعمًا شاملاً، بدءًا من نشر وزيادة الوعي في الجامعات ومعسكرات توليد الأفكار Ideation Camps من خلال برامج ما قبل / الحاضنات التكنولوجية لدعم الشركات الناشئة (والتي توفر المساحات المكتبية والتمويل الأولي والتوجيه والتشبيك/التواصل وغيرها) إلى دخول السوق وتعزيز الصلات مع أصحاب رأس المال الاستثماري في الإقليمى

وتشمل برامج مركز TIEC المتميزة ما يلي:

- منصة إبداع مصر وهي مركز فكري ومعلوماتي ضخم ويقدم خريطة الابتكار في مصر)للشركات الناشئة، ورؤوس المال الاستثمارية، ومساحات العمل المشترك، وما إلى ذلك(مجمعات الابداعICI ، وتجمع بين الشركات الناشئة والأوساط الأكاديمية والشركات الخاصة والكيانات الداعمة.
- برنامج المعارض الدولية، ويدعم مشاركة الشركات الناشئة تحت جناح مصر في الأحداث والمؤتمرات والمعارض الدولية والإقليمية ومنها Web Summitو٤ YFN وجيتكس.
- برنامج "هي رائدة"، يدعم رائدات الأعمال في مراحل عملهم المبكرة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(1)النظام الايكولوجى للابتكار ، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات itida سبق ذكره tida.gov.eg/Arabic/Programs/Innovation-Ecosystem/Pages/default.aspx

❖ النتائج والتوصيات

فى النهايه نستخلص الاجابات على اشكالية البحث :

- دعم رواد الأعمال من اصحاب المشاريع الصغيرة والناشئة وتحسين الوعي بحقوق الملكية الفكرية ، للشركات والصغيرة والمتوسطة ، بحيث أنها ستكون قادرة على اتخاذ قرارات مستنيرة لحماية أفكارها واستراتيجيات أعمالها بالاستخدام الفعال لحقوق الملكية الفكرية
- ضرورة الاهتمام بكيفية ادارة أدوات الملكية الفكرية بشكل اكثر احترافية بالنسبة للصناعات القائمة على المعرفة الجديدة خاصة في مجال الزراعة والتكنولوجيا الحيوية والبرمجيات والتكنولوجيا الحديثة
- ترسيخ مبدأ لماذا تحتاج الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى حقوق الملكية الفكرية .
- التأكيد على وجود الدور التشريعي المحفز لدعم الشركات الصغيرة وحماية حقوق الملكية الفكرية واعتبرها اصل من اصول الشركات يمثل وزن نسبى من كيانها المالى .

الخاتمة

واخيراً يجب التفكير وضع أليات قانونية مرنة تهدف الى تميكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحسين قدرتها التنافسية بشكل كبير وكسب المزيد من الأموال عن طريق حماية حقوق الملكية الخاصة بها ،،،واعتبارالملكية الفكرية قيمة إقتصادية مضافة للشركات ترفع مستوى الأقتصاد الكلى للدول وتتلخص فى النقاط التالية :

- يلعب قطاع المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر دورا كبيرا في تحقيق وتفعيل خطة الدولة لتشييد استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر ٢٠٣٠)، وذلك للنهوض بالاقتصاد الوطني والمشاركة في التنمية والمساهمة في مواجهة البطالة .وعلى ذلك تشكل مثل هذه المشروعات المتوسطة والصغيرة طوق النجاة أو عنق زجاجة بالنسبة لاقتصاديات الدول النامية والمتقدمة على السواء بصفة عامة واقتصاد جمهورية مصر العربية بصفة خاصة، وذلك للانطلاق نحو النمو وتحقيق فائض يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

- عززت العديد من الحكومات والبنوك المركزية الوطنية دور المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، من خلال تنفيذ استراتيجيات تنمية طموحات تهدف إلى دعم الصناعة وتوفير وتطوير المنتجات المحلية وزيادة مساهمتها في دعم الصادرات والمنافسة في الأسواق الخارجية، وذلك من خلال تعزيز دور المصارف في دعم وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وطرحت البنوك المركزية العديد من المبادرات التي ساعدت في تيسير الحصول على التمويل المطلوب.

- وتتجه البنوك في إطار خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، نحو التوسع في التمويل الأخضر، وخاصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، لما له من أثر في تحقيق بعض أهداف التنمية المستدامة.

- وإذا كان هناك تشريع متكامل لتنظيم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر هو القانون رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار السيد الدكتور/ مصطفى مدبولي رقم ٦٥٤ لسنة ٢٠٢١، إلا أن البيئة التشريعية التي تحيا فيها مثل هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ما زالت في حاجة إلى إجراء المزيد من التعديلات ليس فقط على القانون المطبق على المشروعات المتوسطة والصغيرة وإنما أيضا على بعض القوانين ذات الصلة.
- وتتعدد مصادر تمويل مثل هذه المشروعات الصغيرة والمتوسطة فهناك التمويل عن طريق البنوك وعن طريق صناديق استثمار رأس المال المخاطر وشركات رأس المال المخاطر. وعلى الرغم من تعدد مصادر التمويل، إلا ان المشاكل المرتبطة بهذا التمويل كثيرة ومتعددة.
- استخدام الملكية الفكرية كأداة لتحقيق أغراض تحقيق النمو لمشاريع الأعمال الخاصة بها، وحماية حقوق الملكية الفكرية تمنح حقوقًا احتكارية لأصحاب الأنشطة المبتكرة مع ضرورة اقتراح أليات قانونية وأقتصادية مرنة تهدف الى تميكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من تحسين قدرتها التنافسية بشكل كبير وكسب المزيد من الأموال عن طريق حماية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها .

اهم المراجع

١ - **حسين عبد المطلب الأسرج** ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها فى التشغيل فى الدول العربية ، (لندن : مركز الشرق العربي للدارسات الحضارية والاستراتيجية ، ٢٠١١ ,)

٢- **دليل الأونسيترال التشريعي بشأن المنشآت المحدودة المسؤولية** الامم المتحدة القرار ٧٦/٢٢٩الصادر في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢١. ١
https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media

٣- **استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠ البعد الاقتصادى**
https://documents.aucegypt.edu/Docs/GAPP/Public%٢٠Policy%٢٠Hub%٢٠Webpage

٤- تقرير (١) .الامم المتحدة فعاليات ٢٠٢٢ اليوم العالمى المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة -https://www.un.org/ar/observances/micro-small-medium-businesses-day

٥- **هشام حمزه & عاطف حسن المسابقة** البحثية المعهد المصرفى ٢٠٢٠ دراسة بحثية لكلا من بعنوان تحقيق النمو المتوازن بالتركيز على: الاستثمار في الصناعة أو التمويل العقاري أو ريادة الأعمال .

٦-- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والأحصاء وزارة التخطيط (واقع المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر خلال الفترة(٢٠٠٩-٢٠١٥) اصدار اغسطس ٢٠١٦
.https://censusinfo.capmas.gov.eg/Metadata-ar-v٤,٢/index.php/catalog/١١٠٦

٧- **حلمى سلامة** (تحديات المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر وسبل مواجهتها في ضوء التجارب الدولية) المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة جامعة الازهر- العدد الحادى والعشرون يناير ٢٠١٩ .

٨- **احمد حسن عمر مقال موقع** الحوار المتمدن-العدد: ٦٨٨٧ - ٢٠٢١ / ٥ / ٣ - ٢٠:٠٨
المحور: الادارة و الاقتصاد
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=٧١٧٥٤٠

٩- **عاصم عبد النبى ، المشروعات الصغيرة واثرها فى التنمية الأقتصادية** مصر نموذجا ، ٢١ اكتوبر ١٨ ٢٠١٧ ، متاح على الرابط التالى -:
http://smartcontractor.blogspot.com/٢٠١٧/١٠/blog-post_٧٦.html

١٠ - **جيهان عبد السلام عباس** / دور المشروعات الصغيرة في تحقيق التنمية االقتصادية فى مصر) مقدمة للمشاركة في المؤتمر العلمي الرابع لكلية التجارة بعنوان " : تمويل وإدارة مشروعات ريادة الأعمال وأثرها على التنمية االاقتصادية ٢٠٢٠ .

١١- **البنك المركزى المصرى** ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، متاح على الرابط التالى https://www.cbe.org.eg/ar/Pages/CBEInitiatives.aspx

١٢ UKEssays , The Role of SME'S in Egypt's Development , ١١/١٢/٢٠١٧ , at : https://www.ukessays.com/essays/economics/national-development-in -egypteconomics-essay.php

١٣-**اتحاد المصارف العربية ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** عماد التنمية االقتصادي في مصر ، اتحاد ٢٢ المصارف العربية - إدارة الدراسات والبحوث ، متاح على الرابط التالى : http://www.uabonline.org/en/research/economic/١٥٧٥١٦٠٤١٦٠٥١٥٨٨١٥٨٥١٦٠٨١٥٩٣١٥ ٧٥١٥٧٨١٥٧٥/٧٦٩٠/٢

١٤- **The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies(EMNES)** , Micro, Small And Medium Sized Enterprises Development In Egypt, Jordan, Morocco & Tunisia , Structure, Obstacles and Policies , EMNES Studies No ٣ / December, ٢٤ ٢٠١٧ , P

١٥- **جوليان كرامب**، رئيس الاتحاد الدولي لوكلاء الملكية الصناعية (FICPI) مقال منشور بعنوان (حماية الملكية الفكرية تحقيق القيمة والنمو للشركات الصغيرة) مجلة WIPO مارس ٢٠٢١ على الرابط التالى https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/٢٠٢١/٠١/article_٠٠٠٣.html

١٦- **جاج سينغ *، مدير عام مؤسسةTechstars** مقال (كيف ينبغي للشركات الناشئة والشركات الصغيرة والمتوسطة أن تفكر في الملكية الفكرية: رؤية من منظور المستثمر) مجلة الويبو بقلم ، برلين، ألمانيا يونيو ٢٠٢١ على الرابط التالى https://www.wipo.int/wipo_magazine/ar/٢٠٢١/٠٢/article_٠٠٠٦.htm

١٧**دليل حماية حقوق الملكية الفكرية للشركات الناشئة ، مكتب حقوق الملكية الفكرية IPR**، هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات itida بحث تفاعلى منشور على الرابط التالى https://itida.gov.eg/Arabic/Publications/Documents/IPR-Booklet.pdf

The Euro-Mediterranean Network for Economic Studies(EMNES) ,
١٨- Op.cit , PP١٨.

١٩-**محاضرة للدكتور / ياسر جادالله- بالمعهد القومى للملكية الفكرية** – القاهرة ديسمبر ٢٠٢٢

٢٠- ت**قرير OECD ٢٠٠٤** على الرابط التالى
https://www.oecd.org/corporate/ca/corporategovernanceprinciples/٣١٥٥٧٧٢٤.pdf

٢١- **قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر** (١٧٨(لسنة ٨٠٨٠ الجريدة الرسمية- العدد ٨٢ مكرر)و(١٧ يوليو ٨٠٨

٢٢- **الاستراتيجية الوطنية والخطة التنفيذية للمشروعات المتوسطة** والصغيرة والمتناهية الصغر وريادة٢٠١٨-٢٠٢٣

٢٢ - **الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، التعداد العام للسكان والإسكان** والمنشآت، القاهرة، ديسمبر، ٢٠٢٢

٢٣-**صندوق النقد العربي، الدائرة االاقتصادية والفنية، "بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية : الوضع الراهن والتحديات "، الإمارات العربية المتحدة**، ابو ظبي، أكتوبر ٢

٢٤- **وزارة التجارة والصناعة**، الاستراتيجية الو طنية والخطة التنفيذية للمشروعات الصغيرة (٢٠١٨-٢٠٢٣ ،(القاهرة، ديسمبر ٢

٢٥- جراح على المطيرى دور قوانين حقوق الملكيةالصناعية فى تشجيع المشاريع الصغيرة والمتوسطة دولة الكويت دراسة وفق قانون الصندوق الوطني لرعاية وتنمية رقم ٩٨ لسنة ٢٠١٣ مجلة كلية القانون الكويتية العالمية العدد ١ العدد التسلسلى ٣٣ رجب

٢٦- على فيصل الصديقى الملكية الفكرية في المشروعات الصغيرة والمتوسطة مجلة الحقوق ٢٠١٨ المجلد ١٥ العدد١

٢٧ – **بحث منظمة العمل الدولية** (نحو تعزيز دور فعال لجهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة موجز سياسات منظمة العمل الدولية

٢٨- **طارق اسماعيل (بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية الوضع الراهن والتحديات) صندوق النقد العربي أبوظبي** - دولة الامارات العربية المتحدة٢٠١٧ ae.org.amf.www://ht

٢٩ - **رئاسة مجلس الوزراء مكتب دعم اتخاذ القرار القاعدة القومية** للدراسات قائمة ببليوغرافية عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة (٢) وخلاصة توصيات الدراسات نشرة شهريةالعدد ١٧٩ مايو ٢٠٢١